الأمم المتحدة

E/ICEF/2006/14

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
2 May 2006*
Arabic
Original: English

لاتخاذ إجراء

**منظمة الأمم المتحدة للطفولة**

المجلس التنفيذي

**الدورة السنوية لعام ٢٠٠٦**

٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت**

## تقرير عن تطبيق اليونيسيف للنُهج القطاعية الشاملة

موجز

عقب مناقشة المجلس التنفيذي لاشتراك اليونيسيف في النُهج القطاعية الشاملة في دورته العادية الأولى لعام ٢٠٠٣، اتفق على أن تناقش هذه المسألة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي من عام ٢٠٠٤ فصاعدا، وأن يقدم تقرير منفصل إلى المجلس في هذه الدورة. ويوصي بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد في الفرع خامسا.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة من أجل إجراء مشاورات واسعة.

** E/ICEF/2006/10.

240506 240506 06-33625 (A)

# أولا – مقدمة

## ألف – معلومات أساسية

١ – هذه هي الورقة الثالثة التي تقدمها اليونيسيف إلى المجلس التنفيذي عن النُهج القطاعية الشاملة. وقد قُدمت أول ورقة في عام ٢٠٠١، وتلاها تقرير مرحلي في عام ٢٠٠٣ (E/ICEF/2001/10 و E/ICEF/2003/6). وإضافة إلى ذلك، بناء على طلب المجلس التنفيذي الوارد في المقرر ٢٠٠١/١١ (E/ICEF/2001/6) والمناقشات التي نبعت من ورقة عام ٢٠٠٣، ما فتئت اليونيسيف تقدم تقارير منتظمة عن التقدم المحرز من خلال التقارير السنوية التي يقدمها المدير التنفيذي إلى المجلس التنفيذي، والوثائق البرنامجية القطرية، واستعراضات منتصف المدة والتقييمات البرنامجية القطرية.

٢ – أما تجربة اليونيسيف مع البرامج المشتركة، بما في ذلك النُهج القطاعية الشاملة، فترد مناقشتها في ورقة أخرى قُدمت إلى الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٦، ''تقرير عن الخبرة بتنفيذ البرمجة المشتركة والبرامج المشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسيف منذ عام ٢٠٠٤'' (E/ICEF/2006/13) والإضافة التي تورد تفاصيل خبرة اليونيسيف (E/ICEF/2006/13/Add.1). وتشترك طريقة البرامج المشتركة التي تطبقها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (المجموعة الإنمائية) في كثير من الأهداف التي تسعى إليها النُهج القطاعية الشاملة، بما في ذلك تعزيز التنسيق، والفعالية والكفاءة في دعم الغايات الوطنية وخفض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات. وتشجع الإرشادات المتعلقة بالبرمجة المشتركة وكالات الأمم المتحدة على المشاركة في النهج القطاعية الشاملة، ولكن حتى الآن لا يوجد سوى القليل مما يدل على حدوث هذه المشاركة.

## باء – تاريخ موجز وتعريف للنُهج القطاعية الشاملة

٣ – يعرف النهج القطاعي الشامل بوصفه نهجا يدعم فيه كل ما يعتد به تمويل مخصص للقطاع خطة وحيدة لسياسات واستراتيجيات ونفقات القطاع تحت قيادة الحكومة، وتعتمد هذه الخطة نهجا شاملة للقطاع، وتتقدم نحو الاعتماد على الإجراءات الحكومية فيما يتعلق بصرف جميع الأموال وبيان مآلها[(١)].

(١) أ. براون، و م. فوستر، و أ. نورثون، و ف. ناشولد، ''حالة النُهج القطاعية الشاملة'' (ورقة عمل رقم ١٤٢، معهد التنمية فيما وراء البحار، لندن، ٢٠٠١).

٤ - وقد أصبحت النُهج القطاعية الشاملة إحدى طرائق التنمية الاجتماعية في أوائل التسعينات، ومنذ ذلك الحين تسارع عدد البلدان التي تستخدم النُهج القطاعية الشاملة. وبحلول عام ١٩٩٩، واعترافا بالحاجة إلى نظرة شاملة على المدى الكامل للقطاعات الإنمائية، أُدخلت أداة ذات صلة وهي استراتيجية الحد من الفقر. ويمكن أن تكون هاتان الإدارتان متكاملتين حيث توفر الثانية إطارا شاملا للأولى. وبصفة عامة تربط البرامج القطاعية الوطنية داخل الإطار الشامل الجامع لورقة استراتيجية الحد من الفقر.

٥ - ومن المهم أن يُنظر إلى النهج القطاعي الشامل بوصفه عملية دينامية لا نقطة نهاية، عملية تختلف بدرجة كبيرة من بلد إلى آخر. ومن الواضح أن النهج القطاعي الشامل لا يكافئ التمويل المجمع أو دعم الميزانية العام. ومع ذلك لا يوجد اتفاق تام في الدوائر الإنمائية على ما إذا كان التمويل المجمع يشكل عنصرا أساسيا من عناصر النهج القطاعي الشامل وما إذا كان ينبغي أن يدرج في التعريف، أو حتى أن يعتبر أحد الخيارات، وجود شكل من أشكال آليات التمويل المرنة التي تدار من جانب الحكومة (سواء كانت صندوقا مجمعا لأموال المانحين يدار بشكل مستقل عن الصناديق الحكومية الأخرى أو دعم لميزانية القطاع مدمج مع ميزانيات حكومية أخرى).

٦ - ومع ذلك، فثمة توافق آراء آخذ في الظهور مؤداه أنه ينبغي للنهُج القطاعية الشاملة أن تتضمن التزاما بالتحرك نحو هذا النوع من ترتيبات التمويل كلما وعندما اعتبرت النظم الوطنية ملائمة. وعلى ذلك عادة ما تكون ثمة آلية للتمويل المرن المستدام الذي يمكن التنبؤ به مدرجة ضمن عناصر النهج القطاعي الشامل.

٧ - وبصرف النظر عن آلية التمويل فأحد العناصر الأساسية للنهج القطاعي الشامل (ولاستراتيجية الحد من الفقر) هو وجود إطار للإنفاق المتوسط الأجل. وهذا الإطار بوصفه أداة متعددة السنوات لتخطيط الإنفاق العام، يستخدم لتحديد احتياجات الميزانية المقبلة المتعلقة بالخدمات العامة ولتقييم الآثار المترتبة في الموارد على التغييرات المقبلة في السياسات العامة وأية برامج جديدة.

## جيم - الاتجاهات الحديثة في البيئة العالمية

٨ - في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعاد زعماء العالم تأكيد التزامهم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قبل عام ٢٠١٥ وبالحاجة إلى تعبئة "المجتمع الدولي على الصُعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي"[٢]. وقد دعمت الاتجاهات الحديثة في جماعة المانحين في إطار

(٢) نتيجة القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (A/60/L.1).

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية هذا الالتزام التاريخي وأعطت به فحوى. وفي عام ٢٠٠٣، اجتمع زعماء العالم والتنمية في روما في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالتساوق في محاولة لتحقيق تساوق المساعدة الإنمائية وموازنتها حول السياسات العامة والاستراتيجيات الوطنية. وفي عام ٢٠٠٤، جرت مناقشة مائدة مستديرة في مراكش بالمغرب لمعالجة الحاجة إلى الإدارة المبنية على تحقيق نتائج إنمائية، وتلى هذه المناقشة في عام ٢٠٠٥ منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. وحدد ما نتج عن ذلك الاجتماع وهو ما يشار إليه بإعلان باريس المعني بفعالية المعونة أن المساعدة الإنمائية تعمل على أفضل وجه عندما تتوافق المساعدة الإنمائية بشكل كامل مع الأولويات والاحتياجات الوطنية[٣].

٩ - وتدعم اليونيسيف، بوصفها عضوا في المجموعة الإنمائية، تساوق المبادرات وتوافقها وتشجع ذلك، وهي أيضا جزء من الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية المعني بتطبيق إعلان باريس على الصعيد القطري. والنُهج القطاعية الشاملة هي جزء من هذه المبادرات، وتساعد على تحسين الفعالية الإنمائية، وإصلاح الأمم المتحدة على وجه أكثر تحديدا، من خلال دعم تساوق الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة مع غيرها وتوافقها من العناصر الإنمائية الفاعلة الرئيسية. وتؤكد التقارير الحديثة عن النهج القطاعية الشاملة التي أعدتها الوكالات الأخرى استمرار الاهتمام الشديد بهذه المبادرات.

١٠ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥، حددت المجموعة الإنمائية بشكل دقيق موقفها بشأن الدعم القطاعي، الذي يبرز الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في تحديد المفاهيم المتعلقة بتنفيذ البرامج القطاعية، ودعم هذا التنفيذ[٤]. وثمة عنصر بارز في هذه الورقة ألا وهو الالتزام بالقيام قبل نهاية عام ٢٠٠٥ بتعديل أية سياسات عامة أو نظم، من قبيل التمويل من السلة أو التمويل المجمع، على سبيل المثال، التي تمنع الوكالات من المشاركة الكاملة في ترتيبات الدعم القطاعي. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، قامت الشبكة المعنية بالحد من الفقر التابعة للجنة المساعدة الإنمائية - وهي فريق عامل قطري مشترك بين المانحين والبرامج معني بتقييم أثر الفقر - بإصدار ورقة عمل[٥] تناقش مجموعة من العوامل التي تسبب

(٣) ما بعد منتدى باريس الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة: خطة عمل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (أيار/مايو ٢٠٠٥).

(٤) مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، دور الأمم المتحدة في بيئة متغيرة للمعونة: الدعم القطاعي والبرامج القطاعية (ورقة مواقف صادرة عن المجموعة الإنمائية، ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥).

(٥) الشبكة المعنية بالحد من الفقر التابعة للجنة المساعدة الإنمائية ''نُهج جديدة لتقييم الأثر مقدما: مناقشة للمبادئ الأساسية'' (DAC/POVNET [2005]6).

الحاجة إلى تحسين التعاون بشأن طرائق الحد من الفقر بما فيها النُهج القطاعية الشاملة. وعقب ذلك، وافقت المجموعة الإنمائية في أيار/مايو ٢٠٠٥ على خطة عمل للمتابعة المتعلقة بإعلان باريس، بما في ذلك الخطط الرامية إلى وضع إرشادات جديدة بشأن النُهج القطاعية الشاملة ودعم الميزانية المباشر (انظر الحاشية ٣). وكنتيجة لذلك، أصدر البرنامج الإنمائي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مشروع مبادئ توجيهية برنامجية وتنفيذية، ''دور البرنامج الإنمائي في بيئة متغيرة للمعونة: دعم الميزانية المباشر، والنُهج القطاعية الشاملة، والتمويل من السلة''، التي من المتوقع أن توضع في صيغتها النهائية في عام ٢٠٠٦ وستشكل مدخلا هاما في الدليل الإرشادي الذي ستصدره المجموعة الإنمائية في وقت لاحق هذا العام بشأن هذه المسائل.

١١ - للأساليب المختلفة للتمويل ودعم الميزانية آثار مختلفة. وفي إعلان باريس أظهر المانحون الثنائيون التزاما مجددا بتوفير الأموال التي يمكن التنبؤ بها لدعم الميزانية العام وليس للقطاعات وإلى حد ما، عندما يحدث تغيير من الدعم القطاعي إلى دعم الميزانية العام، قد ينقص العامل المحرك لوضع استراتيجيات قطاعية (وليس استراتيجيات الحد من الفقر). ومع ذلك فإن الانتقال إلى دعم الميزانية العام ليس شاملا ولا غير قابل للارتداد. وفي الشهور الأخيرة، على سبيل المثال، أعاد عدة مانحين الدعم المالي من دعم الميزانية العام إلى دعم الميزانية المحدد بالنسبة للقطاعات، أو حتى المشاريع، في بلدين رئيسيين.

## ثانيا - اشتراك اليونيسيف في النُهج القطاعية الشاملة

١٢ - تمشيا مع الالتزامات التي وردت في إعلان باريس، ما زالت اليونيسيف تدعم بناء القدرات الوطنية على الصعيد القطاعي والصعيد المشترك بين القطاعات. وفي هذا الخصوص، يرمي اشتراك اليونيسيف في النُهج القطاعية الشاملة إلى عدة أهداف: توفير المشورة التقنية بشأن القضايا المتصلة بالأطفال، الدعوة إلى التغطية الشاملة للخدمات المتعلقة بالأطفال، وتعزيز قدرة الحكومات على ممارسة القيادة الفعالة لسياسات وبرامج وميزانيات التنمية التي يتركز الاهتمام فيها على الأطفال والموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى إدارة الموارد وتحسين صنع القرار لتحقيق النتائج.

١٣ - ولكي يتسنى تحسين دور اليونيسيف بوصفها شريكا في النُهج القطاعية الشاملة، فقد كلفت المنظمة معهد تنمية القطاع الصحي بتحليل اشتغال اليونيسيف بالنهج القطاعية

الشاملة[٦]. وحدد المعهد في تقريره عددا من التوصيات المتعلقة بالسياسة التنظيمية وتنمية قدرات الموظفين، ويجري اتخاذ إجراءات بشأن هذه التوصيات.

## ألف – رسم خرائط النهج القطاعية الشاملة

١٤ – تركز اشتراك اليونيسيف في النهج القطاعية الشاملة أساسا على قطاعَيْ الصحة والتعليم، وفي وقت لاحق بعد ذلك على المياه والصرف الصحي. وبسبب ما يتصف به العديد من المسائل الحاسمة من قبيل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة أعراض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من طابع الشمول لعدة قطاعات، كان مما يمثل تحديا بالنسبة للحكومات أحيانا بيان هذه المسائل بشكل كامل في النُّهُج القطاعية الشاملة. إلا أنه بمرور الوقت وُجدت سبل لإدماج هذه المواضيع بشكل واضح في الأنشطة الرئيسية في النهج القطاعية الشاملة المتعلقة بالصحة والتعليم. ومن الناحية الأخرى فإن مسائل حماية الأطفال، من قبيل منع العنف تجاه الأطفال والنساء، وعمالة الأطفال والأطفال اليتامى والمحرومين، أُدرجت بشكل أساسي في استراتيجيات الحد من الفقر وليس في النُّهُج القطاعية الشاملة. وقد أدرجت هذه المسائل في ١٤ مما يقرب من ٥٥ استراتيجية للحد من الفقر أنجزت قبل نهاية عام ٢٠٠٤.

١٥ – وبالرغم من أن معظم النهج القطاعية الشاملة قد وضعت ونفذت من جانب البلدان الأفريقية، فقد وضعت نُهج قطاعية شاملة في آسيا وفي وسط أوروبا وشرقها وفي دول الكومنولث المستقلة، وإلى حد أقل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي بادئ الأمر كانت معظم النهج الشاملة كثيفة العمليات، وتتصل غالبا بالإصلاحات القطاعية، ولا سيما في ميدانيْ الصحة والتعليم. ومع ذلك شهدت السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة في الاهتمام الموجه للكفاءة التخصيصية للنهج القطاعية الشاملة وأثرها. وقد كان الدافع إلى هذا التحول في التركيز هو حاجة البلدان إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع اقتراب السنة المستهدفة، والجهود المعجلة التي تحتاجها البلدان المتأخرة في إحراز تقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، وزيادة التأكيد على الإدارة الموجهة نحو إحراز النتائج الإنمائية. والعمليات بطبيعة الحال، لا تشكل أهدافا في حد ذاتها بل هي وسائل لتحقيق النتائج المحسنة والمتواصلة في ميادين الصحة والتغذية والتعليم أو المياه والصرف الصحي والصحة الوقائية.

(٦) ''اليونيسيف في مفترق الطرق، كيف يمكن أن تصبح عنصرا فاعلا في النُهج القطاعية الشاملة وفي تحقيق التساوق'' (معهد تنمية القطاع الصحي، ٢٠٠٤).

١٦ - وفي جميع المناطق، تقدم التعليم القطاعات الأخرى في عدد النهج القطاعية الشاملة، يليه قطاع الصحة. ومع ذلك ففي أفريقيا جنوب الصحراء، حيث النهج أكثر تطورا والخبرة أغنى، تفرعت النهج القطاعية الشاملة لتشمل قطاعات أكثر من ذلك بكثير.

## باء - اشتراك اليونيسيف حسب المنطقة والقطر

١٧ - اليونيسيف ملتزمة بدعم السلطات الوطنية في أية آليات تتبعها للتخطيط الإنمائي. ونظرا للعلاقة الوثيقة والمتكاملة بين النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر، يعرض اشتراك اليونيسيف في كليهما فيما يلي.

١٨ - **شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي**. ثمة اثنا عشرة بلدا تقوم حاليا بتنفيذ أو وضع نُهُج قطاعية شاملة في مجالَيْ الصحة والتعليم أساسا، ولكن أيضا في مجالَيْ المياه والصرف الصحي، والزراعة (انظر المرفق) وقد اضُطلع خلال عام ٢٠٠٥ بتقييم لدور اليونيسيف في النهج القطاعية الشاملة في مجال التعليم في ١٢ بلدا، بحيث يكمل الدراسة التي أُجريت على النهج القطاعية الشاملة في مجال الصحة في عام ٢٠٠٤. وقد ساعدت مجموعة موارد جمعت للنهج القطاعية الشاملة في مجال التعليم في تعزيز قدرة موظفي اليونيسيف في أوغندا ورواندا وكينيا. وأُنشئت شراكات جديدة مع البنك الدولي بهدف تأمين وضع استراتيجيات مستدامة طويلة الأجل. وشملت هذه الشراكات خططا لدعم إدراج البرامج المتعلقة بإضافات فيتامين ألف في السياسات الوطنية، مع مخصصات في الميزانية من خلال استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، قرر المكتب القطري لليونيسيف في كينيا المساهمة في صندوق مجمع لدعم الميزانيات القطاعية في كينيا.

١٩ - ولملاوي نهج قطاعي شامل يطبق بكامل عناصره في قطاع الصحة، وواحد في قطاع التعليم قد وصل بالكاد إلى مرحلة التنفيذ، وثمة نهج آخر في قطاع المياه والصرف الصحي تجري صياغته حاليا من خلال فرقة عاملة ترأسها اليونيسيف. واليونيسيف مشتركة بشكل كامل في النهج القطاعي الشامل لقطاع الصحة في ملاوي، وفي عام ٢٠٠٥، أصبحت الوكيل الوحيد للمشتريات المتعلقة بمضادات الفيروسات المعكوسة وبدأت ترأسها لمجموعة المانحين في قطاع الصحة. وفي موزامبيق وُضِعت نهج قطاعية شاملة في مجالات الصحة، والتعليم، والمياه والمرافق الصحية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والزراعة. وفي عام ٢٠٠٥ أصبحت اليونيسيف نائب الرئيس لمنتدى الشركاء للنهج القطاعي الشامل في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمركز التنسيقي متعدد الأطراف ''المانح'' للنهج القطاعي الشامل في مجال الصحة. ولدى إثيوبيا في الوقت الراهن

نهجان قطاعيان شاملان في قطاعيْ الصحة والتعليم. وفي مدغشقر، أدت اليونيسيف دورا رائدا في توفير الدعم التقني لوزارة الصحة لوضع إطار للإنفاق المتوسط الأجل في قطاع الصحة بحيث يكون صديقا للأهداف الإنمائية للألفية ونتائجِيْ المنحى وذلك باستخدام النهج المبتكر المتمثل في الميزنة الحدية للاختناقات.

٢٠ - وتدير إثيوبيا نهجين قطاعيين شاملين في قطاعيْ الصحة والتعليم. ففي قطاع التعليم نفذت بالكامل خطتا عمل، ويجري تنفيذ خطة عمل ثالثة في الوقت الحالي. وقد شاركت اليونيسيف في وضع الخطط الثلاث جميعها، من خلال انتداب الموظفين وتمويل البرامج، ورصد التنفيذ. وساهمت اليونيسيف في تصميم خطة التساوق ووقعت مدونة السلوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى جانب ١٥ شريكا من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيي الأطراف. وتتجه إثيوبيا حاليا أيضا نحو وضع نهج قطاعي شامل في قطاع المياه والصرف الصحي.

٢١ - وهناك ١٤ بلدا في المنطقة لديها استراتيجيات رسمية للحد من الفقر إما منجَزة بالفعل أو في صورة مشروع. وإضافة إلى ذلك فتمتلك أنغولا استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر كما أن بوتسوانا وناميبيا وجنوب أفريقيا لديها استراتيجيات وطنية للحد من الفقر. وكان اشتراك اليونيسيف في وضع استراتيجيات الحد من الفقر أو الاستراتيجيات الوطنية شاملا وتضمن التعليق على المشاريع (١٦ بلدا)، وحضور الاجتماعات (١٤ بلدا)، والدعوة لدمج حقوق الأطفال (١٤ بلدا)، وتوفير البيانات (١١ بلدا). واشتركت اليونيسيف أيضا في التعاون مع بعض الحكومات أو دعمها في وضع المشاريع أو استعراض الوثائق (٨ بلدان).

٢٢ - **غرب ووسط أفريقيا**. ما زال تنفيذ النُّهُج القطاعية الشاملة مستمرا في بوركينا فاسو والسنغال وغانا ومالي، بدعم قوي من اليونيسيف. وبُدئ أيضا نهجان قطاعيان شاملان في قطاع الصحة في الكاميرون وموريتانيا. وتجري حاليا، باشتراك اليونيسيف، الأعمال التحضيرية لنهج قطاعي شامل في قطاع التعليم في بنن وغامبيا وغانا، ووصلت السنغال وغامبيا وغانا وغينيا ومالي وموريتانيا إلى مراحل مختلفة من إعداد استراتيجياتها المنقحة للحد من الفقر. وثمة بلدان أخرى بما فيها توغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وكوت ديفوار لم تقم بعد بإعداد استراتيجية كاملة للحد من الفقر. بيد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو بدأتا الأعمال التحضيرية لاستراتيجية الحد من الفقر الكاملة باشتراك اليونيسيف. ووفرت اليونيسيف المساعدة التقنية لحكومة موريتانيا في تنقيح استراتيجيتها للحد من الفقر.

٢٣ - **شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ**. تقوم كمبوديا في الوقت الحالي بوضع نهج قطاعي شامل ثانٍ في قطاع التعليم، وتقوم اليونيسيف بدور ريادي في تنسيق الدعم المقدم لهذه العملية. حيث توفر مستشارا للتنسيق بين المانحين، ومساعدة تقنية لوضع خطة للقطاع تشمل تسهيل المدخلات من أكثر من ٥٠ منظمة غير حكومية مشتغلة بالتعليم في شراكة النهج القطاعي الشامل. ولدى جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورقة استراتيجية للحد من الفقر، وتعمل حاليا نحو وضع نهج قطاعي شامل في مجال التعليم. ويوجد في جزر سليمان نهج قطاعي شامل في قطاع التعليم مع بعض المشاركة من اليونيسيف. وفي بابوا غينيا الجديدة ساهمت اليونيسيف في تعزيز برنامج الاستثمار في قطاع الصحة بتوفير المبادئ التوجيهية التقنية فيما يتعلق برصد تنفيذ الخدمات ووضع المواد اللازمة للدعوة والتدريب، ولا سيما في برامج الأمومة الآمنة وصحة الطفل. واشتركت اليونيسيف مع مصرف التنمية الآسيوي في استضافة اجتماع يتعلق بالنُّهُج القطاعية الشاملة في مجال التعليم في هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ودعت المانحين الرئيسيين الذين يوفرون الدعم لـ ٥ بلدان (إندونيسيا وتيمور - ليشتي وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا) ومن بين النتائج خطط لعقد حلقات عمل تتعلق بأعمال المتابعة. وذلك للشركاء من المانحين والحكومات في ٣ بلدان ونشر محاضر الاجتماع. وتساهم اليونيسيف باستراتيجيات للحد من الفقر في معظم البلدان ولكن لا يكون ذلك على الدوام في إطار استراتيجية قائمة للحد من الفقر منشأة وفقا لما حدده البنك الدولي/مصرف التنمية الآسيوي.

٢٤ - **جنوب آسيا**. لا تستخدم النُهُج القطاعية الشاملة في جمهورية أفغانستان الإسلامية، ولكن البلد لديه استراتيجية إنمائية وطنية مؤقتة، تكافئ استراتيجية مؤقتة للحد من الفقر، وضعت في عام ٢٠٠٥ بمشاركة اليونيسيف. أما بنغلاديش، فيوجد بها تعاون على قدر كبير من النشاط بين الحكومة وشركائها في مجال النُهُج القطاعية الشاملة. واليونيسيف عضو في مجموعة المانحين في برنامج الصحة والتغذية، والقطاع السكاني، التي يقودها البنك الدولي. وفي بنغلاديش، وسِّع نطاق مضمون النهج القطاعي الشامل في مجال الصحة حاليا بحيث أُدرجت تغذية الرضع والأطفال الصغار في البرنامج الوطني للصحة والسكان والتغذية. وأيضا في بنغلاديش، وُضع في عام ٢٠٠٥ نهج قطاعي شامل جديد في مجال التعليم الأولي للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، مع قيام اليونيسيف برئاسة مجموعة المانحين.

٢٥ - وتشترك اليونيسيف في النهج القطاعي الشامل في مجال الصحة في الهند، ولا سيما في القطاعات الفرعية للصرف الصحي والعلاج المتكامل لأمراض الطفولة، والأمومة الآمنة.

وتتعاون اليونيسيف أيضا مع البنك الدولي في مجالات التغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي.

٢٦ - وكانت هناك نية أساسية لاستراتيجية القطاع الصحي المعتمدة في نيبال في عام ٢٠٠٣ وهي دفع القطاع الصحي نحو التخطيط الاستراتيجي والنُهُج القطاعية الشاملة. ويتحرك القطاع ببطء نحو القيام بشكل مشترك بالتخطيط للرصد والاستعراض. وتشترك اليونيسيف في الاجتماعات الشهرية للشركاء الإنمائيين الخارجيين التي تدعم عملية النهج القطاعي الشامل. وفي سري لانكا، تتعاون اليونيسيف حاليا مع البنك الدولي على تعزيز التخطيط والبرمجة المشتركين من جانب المانحين الرئيسيين في قطاع التعليم.

٢٧ - **الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. لا توجد حاليا نُهُج قطاعية شاملة رسمية. ومع ذلك، فإن نهج الفريق العامل للمجموعة/القطاع الذي أُنشئ مؤخرا في مجال تنسيق الأنشطة الإنسانية يعمل بنجاح في العراق، وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة والسودان. واليونيسيف هي المنسق بالنسبة لقطاعات التعليم والتغذية والمياه والصرف الصحي والقطاع الفرعي لحماية الطفل في العراق. ويختلف الدور وفقا للظروف القطرية والشركاء المساهمين.

٢٨ - **الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي**. ثمة قلة من البلدان فقط لديها نُهُجا قطاعية شاملة. فبوليفيا لديها نهج قطاعي شامل في مجال التعليم وفَّرت اليونيسيف له المساعدة التقنية ووفقت تعاونها مع استراتيجية القطاع. وفي هندوراس، يجري حاليا تحويل مبادرة توفير التعليم للجميع إلى نهج قطاعي شامل.

٢٩ - **وسط وشرق أوروبا ودول الكومنولث المستقلة**. لم تُطبق النُهُج القطاعية الشاملة على نطاق واسع في المنطقة. وحتى الآن لا يوجد نهج قطاعي شامل إلا في قيرغيزستان، في قطاع الصحة، واليونيسيف هي أحد الموقعين على هذا النهج. ومع ذلك، يُعتزم وضع نُهُج قطاعية شاملة في نطاق التعليم (طاجيكستان وتركيا) وينظر في وضعها في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود). وتوجد استراتيجيات الحد من الفقر في ١١ بلدا. وقد اختلف مدى اشتراك اليونيسيف في وضع أو استعراض أو تنفيذ الاستراتيجيات، ولكنه استفاد بصفة عامة من الفرصة المواتية للدعوة إلى التركيز بصورة محددة على فقر الأطفال، وإدراج مؤشرات تتعلق ببرنامج إيجاد عالم مناسب للأطفال أو الأهداف الإنمائية للألفية، واستخدام بيانات من قاعدة بيانات ''DevInfo'' أو الدراسات الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة. ولتعزيز التركيز على الطفل في استراتيجيات الحد من الفقر، اضطلعت اليونيسيف بتحليل لمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية/الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في ثلاثة بلدان (أذربيجان وألبانيا وقيرغيزستان). وقد اشتمل ذلك على رسم خرائط للسياسات العامة المتعلقة باستراتيجيات

الحد من الفقر في مجال فقر الأطفال والشباب. وقد أُنجزت خمس من الدراسات القطرية الست المتعلقة بفقر الأطفال والتي اضطُلع بها في عام ٢٠٠٥. وساهم التقرير الذي أعد عن فقر الأطفال في الاتحاد الروسي الذي بُدئ في عام ٢٠٠٥ في توسيع نطاق الحوار بشأن السياسات العامة على الصعيد الوطني.

٣٠ - وعبر المناطق، ثمة سبيل محدد تتبعه اليونيسيف في إدراج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الأنشطة الرئيسية في العمليات القطاعية وذلك من خلال الارتباط بالمبادرة الجسورة لإلغاء الرسوم المدرسية، التي تسعى إلى دعم وتشجيع إلغاء الرسوم في البلدان المستعدة للاضطلاع بهذا التحول في السياسات العامة. وهذه الخطوة، عندما تُدمج في العمليات القطاعية، ستفيد الأطفال الضعاف. ومع ذلك، تبين الأدلة التي جُمعت في البلدان التي ألغت هذه الرسوم أن الأطفال اليتامى، بما فيهم من تيتموا بفعل الإيدز، لا يستفيدون بشكل متناسب. وعلى ذلك، تسعى اليونيسيف في الوقت الحالي إلى ضمان أخذ الأطفال الذين أصبحوا ضعافا بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الاعتبار في خطط إلغاء الرسوم المدرسية. وتشجع اليونيسيف أيضا إدماج منع انتقال المرض من الأم إلى الطفل ودعم رعاية الأطفال وعلاجهم في النُهُج القطاعية الشاملة.

## جيم - اشتراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى

٣١ - يتمشى اشتراك وكالات الأمم المتحدة في النهج القطاعية الشاملة عادة مع ولايات هذه الوكالات. وهناك عادة مجموعة أساسية من الوكالات الداعمة، مع انضمام الوكالات الأخرى حسب الحاجة. وفي العادة تشترك اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان في دعم النهج القطاعية الشاملة في مجال الصحة وينضم إليها أحيانا البرنامج الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي. وفي النهج القطاعية الشاملة المتعلقة بالتعليم، يشمل الشركاء عادة اليونيسيف ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع اشتراك تكميلي من جانب الوكالات الأخرى حسبما يناسب الحالة في كل بلد.

٣٢ - وقد أوضحت التجربة أنه في كثير من البلدان أدت القوة المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري الناتجة من العمل المشترك إلى تحسين نوعية الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة في النهج القطاعية الشاملة في قطاعي الصحة والتعليم، وأن هذه المساهمة تحظى بتقدير كبير من الحكومات والمانحين الثنائيين على حد سواء.

## دال – كيف ينظر الآخرون إلى مشاركة اليونيسيف

٣٣ – في كثير من البلدان، عملت اليونيسيف ''كوسيط أمين'' عن طريق القيام ببناء الجسور بين وجهات النظر المختلفة للحكومات والمانحين، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى الجمع بين نهج ''يحركه الاهتمام بالنتيجة'' ونهج يقوم على تعزيز النظم بغية تشجيع التعجيل بإحراز تقدم متواصل نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدعم من الشركاء ''المركزين على النتائج'' والشركاء ''المركزين على النظم''. وتستطيع اليونيسيف أيضا في بعض الأحيان المساعدة في سد الثغرات، فعلى سبيل المثال في بنغلاديش وفرت اليونيسيف تمويلا فوريا للحصول على اللقاحات اللازمة بشكل ملح وذلك عندما تأخر تمويل النهج القطاعي الشامل. ويتجلى تقدير المانحين في الدور الذي تكلف به اليونيسيف في كثير من النهج القطاعية الشاملة في مجال دعم التنسيق، على النحو الذي ورد بيان له في الفقرات السابقة.

## هاء – الممارسات السليمة

٣٤ – بعد سنوات من الصراع وعدم الاستقرار تركزت فيها المساعدة الإنمائية على الغوث المتعلق بالطوارئ والإنعاش، بدأت كمبوديا في عام ٢٠٠٠ وضع نهج قطاعي شامل في قطاع التعليم في عام ٢٠٠٠. وقد دعم هذه العملية مصرف التنمية الآسيوي واليونيسيف بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، من خلال توفير المشورة التقنية، والمساعدة المتعلقة ببناء القدرات. وقد ركز عنصر محدد في البرنامج القطري لليونيسيف على الاستعداد للنهج القطاعية الشاملة؛ وشملت النواحي الرئيسية مجموعة أولية من حلقات العمل المعنية بالنهج القطاعية الشاملة، ودعما متواصلا متوسط الأجل للمشورة التقنية مركزا على التنسيق بين المانحين والوزارات، وعمليات الشراكة، فضلا عن إدارة التغيير، والتخطيط والرصد على نطاق القطاع في الوزارة المركزية ومكاتب التعليم في المقاطعات. وقد استمر هذا الدعم طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥.

٣٥ – وفي زامبيا أدمجت العناصر الناجحة من البرنامج الذي بدأته اليونيسيف للنهوض بتعليم البنات في إطار قطاع التعليم لزامبيا، بما في ذلك سياسة إعادة قيد الفتيات اللاتي كن حوامل لإعادتهن إلى الدراسة، ومبادرة المشاركة المجتمعية.

٣٦ – وقد أدت اليونيسيف دورا هاما في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في القيام بأنشطة الدعوة فيما يتعلق بتوفير مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس. وعلى صعيد السياسات العامة/الاستراتيجيات كانت إحدى النتائج الأساسية هي اعتماد المبادئ التوجيهية والمعايير الوطنية لتوفير المياه والصرف الصحي في جميع عمليات تشييد وإصلاح المدارس. وقد أدى ذلك إلى زيادة توفير المرافق مما ساهم بدوره في خفض معدل حدوث الأمراض المنقولة عن

طريق المياه. ووفرت اليونيسيف الدعم التقني مقترنا بأنشطة الدعوة القائمة على الأدلة عبر الوزارات المختلفة، وفقا للمسؤوليات المتعلقة بالمياه والتعليم.

٣٧ - وفي غانا ومالي، أدمج برنامج بقاء الطفل ونمائه المعجل في الأنشطة الرئيسية للنهج القطاعية الشاملة في قطاع الصحة، وأطر الإنفاق المتوسط الأجل، والتمويل من السلة، ودعم الميزانية. وفي غانا يجري رفع مستوى برنامج بقاء الطفل ونمائه المعجل على الصعيد الوطني، مما يؤثر على تخصيص الأموال عن طريق النهج القطاعية الشاملة لصحة الطفل. وفي مالي يشكل برنامج بقاء الطفل ونمائه المعجل المحور الأساسي للمرحلة الثانية من البرنامج الوطني للصحة والتنمية ٢٠٠٤-٢٠٠٩، الذي يشتمل على أهداف استراتيجية الحد من الفقر وميزنة إطار الإنفاق المتوسط الأجل من أجل بقاء الطفل المعجل. وتجري ملاحظة اتجاهات مماثلة في بلدان رئيسية أخرى من البلدان التي تنفذ برنامج بقاء الطفل ونمائه المعجل.

٣٨ - وفي أوغندا، اعتمدت الحكومة وشركاء النهج القطاعية الشاملة استراتيجية قائمة على الأدلة للاهتمام بالرعاية في حالات الطوارئ المتعلقة بالتوليد.

٣٩ - والدراسة التي أجراها في عام ٢٠٠٤ معهد تنمية القطاع الصحي، تذكر إطار الإنفاق المتوسط الأجل بوصفه مجالا لا ينظر لليونيسيف فيه على أن لها نشاطا كبيرا وعلى أنها مؤهلة بدرجة عالية. وفي الواقع، ففي البلدان التي قامت فيها اليونيسيف والبنك الدولي بشكل مشترك بتعزيز استخدام مفهوم وأداة الميزنة الحدية للاختناقات في النهج القطاعية الشاملة أو الأدوات الإنمائية ذات الصلة (استراتيجية الحد من الفقر وإطار الإنفاق المتوسط الأجل)، أثر ذلك بشكل إيجابي على الأولوية الممنوحة لنواتج مجالي صحة الأم والطفل والتغذية في الميزنة القائمة على النتائج. وتشمل الأمثلة على هذه البلدان إثيوبيا وبنن ورواندا ومالي ومدغشقر وموريشيوس والهند حيث زادت ميزانيات قطاع الصحة زيادة كبيرة.

٤٠ - واستجابة لاهتمام الحكومات الشديد بوضع نهج قطاعية شاملة في قطاع التعليم، تقوم اليونيسيف حاليا ببناء قدرة الموظفين على الاشتراك بشكل فعال في النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر المتعلقة بقطاع التعليم. وقد نظمت في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٣ أول عملية لبناء القدرات، وحلقة عمل عن البرامج الاستثمارية القطاعية، والنهج القطاعية الشاملة، ورفع مستوى التعليم، وكان ذلك مثلا احتذى به في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، وجنوب آسيا، وغرب أفريقيا وأفريقيا الوسطى. وقد سمحت هذه العمليات وحلقات العمل بتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، كما سمحت للمسائل المتعددة القطاعات، بما فيها، النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمسائل المتعلقة بحماية الطفل، بأن تجد طريقها إلى النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من

الفقر على حد سواء. وفي عدة بلدان، ساهمت اليونيسيف في بناء القدرات بمساعدة الحكومات في تعريف وتنسيق المساعدة التقنية أو بدعم التحليل الجنساني من خلال جمع البيانات المصنفة وتحليلها.

٤١ - وقد استهدف اشتراك اليونيسيف في الأعمال البرنامجية التأثير على الخطط والأولويات الوطنية لتشمل اهتماما ''بالطفل ككل'' (أي بما في ذلك الاعتبارات القطاعية وما يتجاوزها أيضا). ويسمح اشتراك اليونيسيف في عملية النهج القطاعية الشاملة بإثارة قضايا هامة من قبيل حماية الطفل (مثل عمل الأطفال، والرعاية المؤسسية للأطفال، والعنف المرتكب ضد النساء والأطفال)، والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والمسائل الجنسانية، وحقوق الطفل، وتشجيع مشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك مشاركة الأطفال.

٤٢ - وعلى الصعيد العالمي، ما فتئت اليونيسيف تدعو بشكل مستمر إلى إجراء إصلاحات في القطاع الصحي تكون أكثر توجها نحو النتائج ومتفقة مع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك إلى وضع نهج قطاعية شاملة واستراتيجيات للحد من الفقر. فعلى سبيل المثال، اقترحت اليونيسيف في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة، المعقود في جنيف، ١٠ مبادئ لوضع النظم والسياسات العامة واستراتيجيات الحد من الفقر في مجال الصحة بحيث تكون ذات توجه نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وجرى الترويج لهذه المبادئ بعد ذلك في منتديات أخرى، بما في ذلك المنتدى الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، الذي نظمته حكومة اليابان في حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وأبرزت المديرة التنفيذية مرة أخرى الحاجة إلى زيادة التوفيق بين النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر من ناحية والأهداف الإنمائية للألفية من ناحية أخرى، وذلك في المنتدى الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة، المعقود في باريس في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

## واو - التحديات

٤٣ - إن ترسيخ الدور معترف به على مائدة السياسات العامة ليس أمرا سهلا بالنسبة لليونيسيف في بعض البلدان التي لا تشجع فيها الحكومات المشاركة في منتديات صنع القرار من جانب الوكالات التي ليس لها ''مصلحة'' مالية في القرارات التي يجري صنعها. وفي تلك البلدان إذا لم تكن اليونيسيف تساهم في الأموال المجمعة المخصصة لتمويل النهج القطاعية الشاملة قد لا تُدعى المنظمة إلى اجتماعات صنع القرار.

٤٤ - والاشتغال بعمليات استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة فعليا وبدرجة معقولة يتطلب أيضا عددا كبيرا من الموظفين. وفي المكاتب القطرية ذات القدرة المحدودة بالنسبة لعدد الموظفين، قد يشكل ذلك تحديا كبيرا، على الرغم من أنه في المكاتب الأكبر (وفي المكاتب التي تكون برامجها بالفعل أكثر توجها نحو السياسات العامة)، أمكن التغلب على هذا التحدي حتى الآن. وعلاوة على ذلك، فإن عدد موظفي اليونيسيف الذين لديهم الكفاءات الكاملة اللازمة لوضع المنظمة بدرجة معقولة في مرتبة عالية في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة ما زال قليلا جدا. وثمة اعتراف بذلك ويجري العمل حاليا لمعالجته من خلال برامج تدريبية محددة لتحسين الكفاءة في مجال السياسات الاجتماعية (انظر أدناه).

٤٥ - وهناك ما يدل على أن الموارد الأخرى التي سبق جمعها من المانحين الثنائيين على الصعيد القطري آخذة في النقصان. وقد قرر عدد من المانحين الثنائيين الذين ما فتئوا يشكلون مصدرا تقليديا للموارد الأخرى أن يوفروا دعما مباشرا للميزانية في إطار ترتيب لنهج قطاعي شامل أو لاستراتيجية للحد من الفقر. وكلما كان النهج القطاعي الشامل أكثر تقدما وأكثر ترسخا في الأنشطة المؤسسية كلما قل احتمال قيام بعض المانحين بدعم ما تقدمه اليونيسيف المقدمان إلى الحكومات في هذا القطاع من تعاون ومساعدة. وبالرغم من أن أنشطة اليونيسيف قد تدعم من أموال جمعتها الحكومة من أجل قطاع ما، فذلك ترتيب يمكن أن يضع اليونيسيف في موقف ''المتعاقد مع الحكومة'' الذي ليس هو الدور الصحيح للمنظمة. وفي الوقت نفسه، تكون الموارد الأخرى التي لم تجمع على الصعيد القطري مخصصة في العادة ويلزم بيانها بدقة وذلك يشكل مأزقا آخر يتمثل في اضطرار المنظمة إلى المضي في سبل لا تلتقي مع النهج القطاعي الشامل. وفي بعض الحالات، سيطلب المانحون الثنائيون من اليونيسيف أن تشارك بدرجة أكمل في آليات التمويل المجمع وفي الوقت نفسه أن تخضع الأموال المخصصة التي تزود بها المكاتب القطرية لليونيسيف لعمليات محاسبية تفصيلية مستقلة للحصول على نتائج يمكن الرجوع إليها مباشرة.

٤٦ - وقد بينت تجربة اليونيسيف أن دمج المجالات القطاعية الشاملة والمتعددة النظم من قبيل التغذية والنماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في الأنشطة الرئيسية للنهج القطاعية الشاملة ما فتئ يشكل إجراء مفيدا بصفة عامة، بالرغم من أنه يشكل دورا صعبا لوكالات الأمم المتحدة. والدمج في الأنشطة الرئيسية يشكل إجراءا هاما، على سبيل المثال، في التغذية، التي ما فتئ هناك ميل لتهميشها عند إدراجها كجزء من نهج قطاعي شامل في مجال الصحة. وغالبا ما تكون أنشطة الإثراء بفيتامين ألف هي أكثر العناصر التغذوية بروزا في النهج القطاعية الشاملة، ويقوم حاليا ما يزيد عن ٢٠ بلدا بإدراج الإثراء بفيتامين ألف في استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة.

وفي الدورة ٣٣ للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، المعقودة في آذار/مارس ٢٠٠٦، ذكر أنه يلزم إدماج التغذية في الأنشطة الرئيسية لأدوات من قبيل استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة بطريقة تضع التغذية بوضوح في صميم البرنامج الإنمائي.

٤٧ - وتتطلب الاستجابة على نحو فعال لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز استجابة متعددة القطاعات. وعلى ذلك فمفهوم وضع نهج قطاعي شامل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو مفهوم لا وجود له. ومع ذلك، فإن المبادئ التي ترتكز عليها النهج القطاعية الشاملة، بما فيها دعم ما يجري توجيهه على الصعيد الوطني من التخطيط والتنسيق وآليات العمل، قد أدت إلى وضع المبدأ المسمى ''الأنشطة الثلاثة''.

## زاي - الدروس المستفادة

٤٨ - إن إعداد الاستراتيجيات لمساهمة اليونيسيف في النهج القطاعية الشاملة قد ساعده استعراض مفيد جدا لدور منظومة الأمم المتحدة في ضوء إعلان باريس، والذي أُجري بتكليف من وزارة الخارجية النرويجية باستخدام ملاوي وموزامبيق كمثلين. واليونيسيف تتفق مع توصية التقرير بأنه ينبغي للأمم المتحدة ألا تعمل كمانح كما ينبغي ألا تقدم مساهمات مالية مباشرة لدعم الميزانية العامة. فذلك لن يكون له إلا قيمة ضئيلة وقد يقوض الطابع غير المنحاز والمتعدد الأطراف للأمم المتحدة الذي هو مهم جدا لدورها التنظيمي. وقد أبرز التقرير أن وكالات الأمم المتحدة هي وكالات تقنية و/أو وكالات تقوم بالدعوة وليست وكالات مانحة. وقد ذكر التقرير أيضا - ومرة أخرى تؤيد اليونيسيف استنتاجا مماثلا — أن بيئة المعونة الجديدة كما تظهر في آليات التخطيط والتمويل القطاعية والمشتركة بين القطاعات تهيئ فرصة كبيرة لمنظومة الأمم المتحدة بسبب ولايتها العالمية وبسبب طابع التعاضد والتكامل الذي تتسم به ولايات الوكالات التي يتكون منها الفريق القطري للأمم المتحدة.

٤٩ - وثمة سؤال يثار بشكل شائع هو ما إذا كانت النهج القطاعية الشاملة قد نجحت في تحقيق نتائج خاصة لكل قطاع في مجال التنمية البشرية. وغالبا ما ينظر في نجاح النهج القطاعية الشاملة في ضوء الغرض الأولي لهذه النهج بوصفها آليات للتنسيق والحوار لا برامج للأنشطة في حد ذاتها. ويوجد أيضا ميل شائع لمساواة الإصلاحات القطاعية بالنهج القطاعية الشاملة واعتبار هذه النهج مسؤولة عن النتائج الإنمائية المتوقعة من الإصلاح القطاعي. والنهج القطاعي الشامل يركز على إدارة المساعدة الخارجية وتدفقها وعلى استعمال الموارد الخارجية والداخلية لتحقيق إنجازات مستهدفة متفق عليها، وعادة ما يجري اعتماده كجزء من مجموعة أكبر من الإصلاحات. ومن اللازم أن يحكم على النهج القطاعي الشامل بالمدى

الذي وصل إليه في ضمان زيادة التساوق والتوفيق والشفافية، وبالكيفية التي يساهم بها في تحسين وضع السياسات العامة ورصدها وأدائها، والإجراءات العلاجية السريعة التي يوفرها عندما لا تتفق النواتج مع الخطط والتوقعات.

٥٠ - ومع ذلك، فحتى بالنسبة لتحقيق الهدف الأكثر واقعية ومناسبة والمتمثل في بيان مدى فعالية النهج القطاعية الشاملة في تحقيق زيادة الترابط والشفافية وفي خفض العبء المتمثل في إجراءات إدارة المشاريع المتعددة والواقع على كاهل الحكومات، يلزم تقييمات قطرية شاملة أكثر منهجية. وينبغي أيضا أن تكون التحسينات في التساوق والتوفيق على صعيد المؤسسات والتي تعزى إلى اتباع نهج قطاعي شامل، كافية لبيان صلة أوضح بالنواتج الإنمائية.

٥١ - وثمة ناحيتان من نواحي النهج القطاعية الشاملة ينظر إليهما موظفو المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف في كثير من الأحيان على أنهما مهملتان. الأولى هي الاهتمام الذي يولى للمسائل المتمثلة في المضمون، والتوجه، ونوعية السياسات القطاعية. فبدلا من ذلك تؤكد الكثير من النهج القطاعية الشاملة على الإجراءات المتعلقة بالتنسيق والتساوق بين المانحين وعملية التخطيط الأولى. وعلى وجه الخصوص أوضح الموظفون أنه يلزم وضع المزيد من التأكيد على ضمان تركيز مناصر للفقراء في السياسات القطاعية، يتضمن نهجا قائما على الحقوق في التنمية القطاعية، والتعجيل بإحراز تقدم في سهولة الوصول ونوعية تنفيذ الخدمات، ويعالج الثغرات بين غايات الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم المحرز. والناحية المهملة الثانية هي مشاركة المنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني في الحوار المتعلق بالنهج القطاعية الشاملة، والفرصة في المساهمة في زيادة التمكين والمساءلة فيما يتعلق بتخطيط الخدمات وتنفيذها.

٥٢ - وملخص ما سبق هو أن عملية النهج القطاعية الشاملة قد أدت إلى زيادة الحوار والثقة، وإلى تركيز أكثر وضوحا على عدد من الأولويات القطاعية الرئيسية المنتقاة، وصلات أوثق بين السياسات العامة والتنفيذ. ومع ذلك فما زالت نقاط الضعف تشمل الإفراط في التأكيد على التفاصيل، وعلى وضع الإجراءات؛ ومحدودية مشاركة المنظمات غير الحكومية/المجتمع المدني؛ وضعف إدارة الأداء وبطء التحول من التأكيد أساسا على التنسيق بين المانحين إلى النظر أيضا في تحسين الخدمات والنتائج.

٥٣ - عادة ما تكون البرامج القطرية التي تساعدها اليونيسيف وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على درجة من المرونة تكفي للاستجابة لتصميم النهج القطاعية الشاملة في كل سياق، وفي ملء الثغرات الحاسمة، وفي ضمان أن زيادة قوة الموارد والنتائج لصالح

الأطفال تحظى بأولوية عالية في البرامج. ومع ذلك فالاشتراك في النهج القطاعية الشاملة ما زال مخصصا بدرجة مفرطة. وعلى ذلك فاستراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة ستستفيدان من تعزيز المبادئ التوجيهية التنفيذية لليونيسيف ومن السياسات الإدارية التي تسهل تمديد عقود المساعدة التقنية وزيادة مرونة المشتريات.

٥٤ - ونظرا لمنظور اليونيسيف المتعدد القطاعات والذي يعالج مسائل تشمل عدة قطاعات، على الصعيد السياسي وصعيد المجتمعات المحلية على حد سواء فإن لها ميزة نسبية في المشاركة في وضع عناصر التنمية البشرية والاجتماعية لاستراتيجيات الحد من الفقر ورصدها. وتعمل معظم المكاتب القطرية التابعة لليونيسيف بالفعل في هذه العملية، ولكن هناك دعوات قوية لتكثيف هذا الاشتراك، ولا سيما كلما أصبحت الاستراتيجيات القطاعية واستراتيجيات الحد من الفقر متداخلة بشكل متزايد وكلما أصبح ترتيب المشاكل التي نشأت فيما سبق أمرا أقل أهمية. وفي هذا السياق يلزم أيضا أن يُدرس دور المنسق المقيم للأمم المتحدة وإطار الأمم المتحدة الإنمائي كذلك. وبالرغم من أنه من المتفق عليه أن وكالات الأمم المتحدة يمكنها التكلُم بصوت أعلى إذا تصرفت كوكالة واحدة، فمن الصحيح أيضا أن تمثيلها عن طريق وكالة واحدة أو وكيل واحد تابعين للأمم المتحدة في وضع استراتيجيات الحد من الفقر يتضمن المخاطرة بخفض الثراء والعمق اللذين يمكن أن تساهم بهما وكالات الأمم المتحدة في العملية من خلال المشاركة المباشرة في الحوار.

٥٥ - وفي بعض الحالات هناك مجال للاضطلاع بأنشطة على نطاق واسع على نطاق المنظومة تتجاوز القطاعات وإن كانت ليست بالضرورة داخلة في تكوين النهج القطاعية الشاملة. والمجالات المتعددة التخصصات والمشتركة بين القطاعات، من قبيل النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتغذية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، هي أمثلة على ميادين يمكن فيها لليونيسيف أن تؤدي دورا طليعيا كبيرا في وضع نماذج للاستثمار وتوثيق كيفية أداء ذلك. ولا يعني تعديل نموذج أنشطة اليونيسيف لتحقيق توافق أفضل مع النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر أن اليونيسيف لا يمكنها بعد الآن الاشتراك في المبادرات التي تتطلب ابتكارا وتطويرا قبل أن تدمج في النظم الوطنية.

٥٦ - ومن المهم أن تؤثر اليونيسيف في السياسات العامة في مراحل وضعها الأولى لصالح الأطفال. ومع ذلك، فقدرة المنظمة على أداء ذلك لم تقيم بشكل كامل، ولم تصمم بعد المؤشرات والأدوات اللازمة لقياس أثر هذا الدعم في المراحل الأولى. ولزيادة تعزيز قدرة اليونيسيف في هذا المجال يلزمها أن تكون قادرة على الوصول إلى موارد تقنية وبشرية إضافية

عندما يقتضي الأمر، ربما من خلال شبكة من الأفراد المؤهلين بشكل مناسب في الأمم المتحدة وخارج المنظمة.

٥٧ - وعلى أساس الوجود طويل الأجل على الصعيد القطري، فاليونيسيف في موقف يسمح لها بدعم جمع البيانات وتحليل بيئة البرامج على سبيل المساهمة في وضع النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر وتنفيذها.

٥٨ - وبالرغم من إمكانية زيادة قوة قدرات الرصد لليونيسيف، فهي عادة في موضع الصدارة بالنسبة لدعم رصد النتائج والأثر. ومن خلال منهجية الدراسات الاستقصائية لمجموعات المؤشرات المتعددة، دعمت اليونيسيف إدخال البيانات والنتائج الميدانية المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية في الحوارات المتعلقة بالسياسات العامة. وينطبق ذلك بصفة خاصة على البيانات المتعلقة بالاستبعاد، بما في ذلك لأسباب الجنس أو الأصل الإثني أو مكان الإقامة أو غير ذلك من الخصائص الاجتماعية - الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك تدعم اليونيسيف بشدة فريق الأمم المتحدة المشتغل بقاعدة بيانات "DevInfo"، وهي أداة للبيانات بدأتها اليونيسيف، ويجري استخدامها لتعزيز عمليات التخطيط والرصد على الصعيد الوطني. ومع ذلك، فبزيادة عدد الشركاء الذين يلجأون إلى اليونيسيف للحصول على الإرشاد والدعم بشأن المسائل المتعلقة بالبيانات، تحتاج اليونيسيف إلى زيادة تعزيز قدرتها التحليلية وقدرتها على الاضطلاع بأنشطة الدعوة التقنية لتقوية السياسات والميزانيات والنتائج لصالح الأهداف الإنمائية للألفية والأطفال. ومن اللازم زيادة جمع خبرة اليونيسيف في الميدان على صعيد المجتمعات المحلية وذلك لتوفير الأدلة اللازمة لوضع السياسات العامة. وهذا يتطلب أن تضع اليونيسيف مزيدا من التأكيد على إنتاج وثائق تحليلية كمدخل لوضع السياسات العامة ورفع مستوى الاستراتيجيات.

٥٩ - ومن المهم الاعتراف بأن النهج القطاعية الشاملة ليست مناسبة في جميع الظروف. فبالرغم من أن النهج القطاعية الشاملة أو ما يكافئها هي في العادة أمر مرغوب بوضوح في الحالات المستقرة نسبيا حيث توجد معايير للحكم ومؤسسات عامة عاملة، فسيوجد باستمرار بعض الحالات والبلدان التي يكون فيها نهج قائم على المشاريع أكثر احتمالا لأن يعمل بشكل أفضل، وذلك لمدد ممتدة في المستقبل. وغالبا ما يحدث ذلك في حالات الطوارئ، والبلدان التي في صراع أو في مرحلة ما بعد الصراع، أو ما يسمى في العادة ''بالحالات الهشة''، حيث تكون مؤسسات القطاع العام ضعيفة جدا. ومع ذلك فحتى في هذه الحالات فنهج قيادة المجموعات الذي اعتمده الأعضاء الرئيسيون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات يعزز إمكانية التنبؤ بالجهود الإنسانية وتساوقها في تسعة برامج

ومجالات تنفيذية حاسمة، مما يساهم في تحديد شكل النظم والمؤسسات على أساس النهج القطاعية الشاملة.

## ثالثا – الاتجاهات المقبلة

### ألف – النُهُج القطاعية الشاملة والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٦٠ – تمشيا مع الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل التي أعتُمدت مؤخرا للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، ستُزيد اليونيسيف بدرجة كبيرة من التأكيد خلال هذه الفترة على العمل كجزء من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة ومع غيرها من الشركاء، لدعم بناء القدرات الوطنية، ووضع السياسات العامة، ورفع مستوى التنفيذ. وستشمل الأعمال تنسيق المساعدة التقنية وتوفير الدعم للشركاء الوطنيين، بشكل يشمل جميع مجالات التركيز، وذلك من أجل صياغة وتعزيز التخطيط الاستراتيجي الوطني وأُطُر الحد من الفقر التي تُدمج الأولويات المتعلقة بالأطفال وأُطُر التنسيق للمانحين المتعددين من أجل الخدمات الأساسية.

٦١ – وزيادة تأكيد اليونيسيف على توفير الدعم منذ المراحل الأولى للسياسات والقدرات والشراكات الوطنية من أجل رفع مستوى تنفيذ البرامج قد يستتبع في بعض الحالات خفض الدعم المقدم لأنشطة المشاريع الضيقة النطاق. وهذا أيضا يؤدي إلى تخفيضات كبيرة في الوقت الذي يقضيه الشركاء البرنامجيون في إدارة المشاريع الصغيرة النطاق.

٦٢ – وستعمل اليونيسيف مع الشركاء على وضع الأطفال في صميم جميع السياسات والأدوات التخطيطية الوطنية ذات الصلة (بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والنُهُج القطاعية الشاملة وخطط العمل الوطنية ودون الوطنية والبلدية المتعلقة بالأطفال)، كما ستعمل على تشجيع مشاركة مناسبة ذات مغزى من جانب الأطفال والشباب في صنع القرارات التي تؤثر عليهم على الصُعُد المجتمعية المختلفة.

٦٣ – ومجال التركيز الخامس من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل يحدد أربعة مجالات للنتائج – جمع البيانات، وتحليل السياسات العامة، وأنشطة الدعوة المتعلقة بالسياسات، والمشاركة – وجميعها مساهمات هامة في النُهُج القطاعية الشاملة. وقد ورد أعلاه بالفعل ذكر لأهمية التخطيط والرصد القائمين على النتائج، والمساهمة الإيجابية لليونيسيف في هذا المجال. وخلال فترة السنوات الأربع التالية، تنوي اليونيسيف توحيد وتعزيز قدراتها في التخطيط والرصد القائمين على النتائج كجزء من الجهود الرامية إلى تطوير القدرات وتوفير الدعم التقني للتنمية الوطنية. وعلى ذلك يجري تقديم تدريب لموظفي اليونيسيف في مجال

تحليل السياسات من خلال برنامج رئيسي للتعلم على نطاق المنظمة وحلقات عمل إقليمية (غالبا ما تكون مخصصة لقطاعات معينة).

٦٤ - أما مجال التركيز ١ من الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل، بقاء الطفل الصغير ونمائه؛ ومجال التركيز ٢، التعليم الأساسي والمساواة بين الجنسين؛ ومجال التركيز ٣، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأطفال، فتهدف جميعها إلى تقوية السياسات العامة والموارد لدعم الأهداف ذات الصلة من الأهداف الإنمائية للألفية. ويهدف مجال التركيز ١ (النتيجتان الرئيسيتان ١ و ٣)، من خلال دعم استراتيجيات الحد من الفقر والنُهُج القطاعية الشاملة، إلى توسيع نطاق تغطية الأنشطة ذات الأثر العالي في مجال الصحة والتغذية والمياه والمرافق الصحية، التي تركز بشكل فعال على أكثر المجتمعات المحلية حرمانا من الخدمات، وتجمع القدرات والموارد. ويدعم مجال التركيز ٢ أهداف برنامج توفير التعليم للجميع من خلال الاشتراك في النُهُج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر، ومبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع، وتحاليل الميزانيات الوطنية، وإعداد التقارير عن اتفاقية حقوق الطفل. ويدعم مجال التركيز ٣ دمج الرعاية الجيدة النوعية والدعم الموفَّر للأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في السياسات والخطط والخدمات والأدوات الإنمائية الوطنية ودون الوطنية وفي التقييمات السريعة في حالات الطوارئ.

٦٥ - والاستراتيجيات التي وضعت لدعم الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجالات الصحة/التغذية، والمياه والصرف الصحي، والصحة الوقائية، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، فضلا عن الاستراتيجية الجديدة لدعم الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل في مجال التعليم والتي سيستعرضها المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، تؤكد بشكل واضح الحاجة إلى أن تقوم اليونيسيف بتعزيز اشتراكها في الأعمال المتعلقة بالسياسات العامة في مراحلها المبكرة، وذلك لزيادة قوة النتائج دعما للأهداف الإنمائية للألفية. وهذه الاستراتيجيات الشاملة القطاعية الجديدة سيجري على أساسها توجيه اشتراك اليونيسيف في النهج القطاعية الشاملة واستراتيجيات الحد من الفقر، وأطر الإنفاق المتوسط الأجل الحالية منها والمقبلة.

٦٦ - ومن المزايا النسبية القوية لليونيسيف على الصعيد القطري، قدرتها على التفاعل مع الحكومات والمجتمع المدني في نقطة الالتقاء بين السياسة العامة والتنفيذ، وعلى المساعدة في تعزيز الحوار الضروري المرتبط بهذين المرحلتين وبالتفاعل بينهما. وستواصل اليونيسيف أداء هذا الدور، على سبيل المثال، بتوفير الدعم التنفيذي والتقني لبناء القدرات المتعلقة برفع مستوى الأنشطة. ومن نفس المنطلق ستقوم اليونيسيف بمساعدة الحكومات والجمعيات

المدنية في تهيئة بيئات تمكينية في مجالي التشريعات ووضع السياسات العامة فضلا عن أطر وطنية تدعم إعلان الألفية، والأهداف الإنمائية للألفية. وستواصل اليونيسيف دعم تحليل السياسات العامة المتصلة بالأطفال، بما في ذلك بالمساهمة بخبرة المنظمة العريضة التي تستند إلى أنشطتها الميدانية، وتقديم نواتج ذلك التحليل في المناقشات المتعلقة بتخطيط القطاعات، وغير ذلك من المناقشات، كلما دعتها الحكومات لذلك.

٦٧ - وثمة مجال آخر للميزات النسبية التي تتمتع بها اليونيسيف فيما يتعلق بالنهج القطاعية الشاملة ألا وهو معرفتها بعمليات التخطيط والرصد على الصعيد دون الوطني وصعيد المجتمعات المحلية. والكثير من النهج القطاعية الشاملة وزارية المنحى أو مركزية المنحى، ولما كان عدد متزايد من البلدان يفوض صنع القرارات والمسؤوليات إلى صعد أدنى في الحكومة، يمكن أن تكون خبرة اليونيسيف على الصعيد دون الوطني وصعيد المجتمعات المحلية مفيدة إلى حد بعيد. ويتلاقى هذا النهج أيضا مع النهج المتبع في استراتيجية الصحة والتغذية وفي الرؤية والاستراتيجية المشتركتين بين منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في مجال التحصين الشامل بهدف خفض حالات التفاوت الجغرافي داخل البلدان.

٦٨ - وفي الحالات التي تتسم بنقاط ضعف في الحكم، قد تكون الأهمية النسبية لدور اليونيسيف في توفير الدعم التنفيذي والتقني المباشر بدرجة أكبر، أعظم منها في الحالات التي ستركز فيها مساعدة اليونيسيف بشكل غالب على زيادة قوة السياسات ونماء القدرات وتوليد المعرفة.

## باء - التعاون فيما بين الوكالات

٦٩ - كانت اليونيسيف من بين أعضاء الفريق الذي وضع الموقف المتخذ على نطاق المجموعة الإنمائية بشأن الاشتراك في الدعم البرنامجي، وتترأس حاليا الفريق العامل التابع للمجموعة الإنمائية المعني بمدى فعالية المعونة، والذي سيقوم بوضع المبادئ التوجيهية للمجموعة بشأن الاشتراك في دعم الميزانية المباشر والنهج القطاعية الشاملة. وثمة حلقة عمل نظمتها اليونيسيف مؤخرا وشملت البرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، قامت بتحديد المسائل المشتركة التي ستقوم الوكالات بمعالجتها لدى الترويج للمشاركة الفعالة في النهج القطاعية الشاملة، من الاشتراك المالي إلى الاحتياجات من الموارد البشرية. وفي كثير من البلدان، سلكت وكالات الأمم المتحدة نهجا أكثر معقولية تجاه الاشتراك في النهج القطاعية الشاملة بمناقشة كيفية ضمان ألا تشترك الوكالات المتعددة في النهج القطاعية الشاملة إلا إذا كانت آراؤها وتجربتها تكمل ولا تكرر مساهمة الوكالات الأخرى.

٧٠ - وستزيد اليونيسيف تعزيز تعاونها الوثيق مع الحكومات ومع البنك الدولي بشأن الميزنة القائمة على تحقيق النتائج من خلال تطبيق مفهوم وأداة الميزنة الحدية للاختناقات. وسيتطلب ذلك جهودا مشتركة لبناء القدرات ذات توجه داخلي وخارجي، على حد سواء، مع النظراء الحكوميين، ومع الوكالات الأخرى. وسيسعى إلى تطبيق المفهوم على مزيد من القطاعات.

## رابعا - خاتمة

٧١ - زادت اليونيسيف اشتراكها في النهج القطاعية الشاملة (وإن كان ذلك بسرعة أبطأ قليلا من الاتجاه السائد) وذلك مع اتساع نطاق استخدام البلدان لهذا النهج الهام في التخطيط الإنمائي. وتشمل مساهمة اليونيسيف عقد الاجتماعات، وبناء القدرات، وإسداء المشورة التقنية والمشورة بشأن السياسات العامة (في التخطيط والتنفيذ القائمين على تحقيق النتائج ولا سيما على الصعيد القطاعي الشامل أو صعيد الأعمال الميدانية أو صعيد المجتمعات المحلية أو الصعيد الحكومي دون الوطني)، وتوفير الدعم لجمع البيانات واستعمالها ورصدها وتقييمها. وتعمل اليونيسيف جنبا إلى جنب مع شقيقاتها من وكالات الأمم المتحدة، وستواصل ذلك الاقتسام التحدي المتمثل في الاشتراك في النهج القطاعية الشاملة وضمان أن تكون وجهات النظر العامة والتجربة الدولية في مجال التنمية، بما في ذلك الاعتبارات المعيارية، متاحة للسلطات الوطنية في مجال التخطيط. ولتحسين قدرة الموظفين في هذا المجال، هيأت اليونيسيف فرصا للتواصل والتدريب للموظفين لمساعدتهم في التغلب على عدة ثغرات في المعرفة والمهارات.

٧٢ - ومن أولويات الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ضمان اشتراك اليونيسيف بشكل معزز ومنهجي في استراتيجيات الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة بالاقتران مع النظراء الوطنيين، والبنك الدولي، وشركاء الأمم المتحدة، لكي يتسنى التأثير في مقررات الاستثمار الاستراتيجية الموجهة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليونيسيف في موقف فريد يسمح لها بالقيادة الاستباقية، وزرع الشراكات القطاعية الفعالة لزيادة قوة الموارد، والمساعدة، والنتائج فيما يتعلق بالأطفال حيثما اقتضى الأمر. وتسترشد المنظمة في اشتراكها في إصلاح الأمم المتحدة وغيره من الترتيبات التعاونية بحتمية تسخير قوة وإمكانات الشراكات في مجال إنتاج نتائج لصالح الأطفال.

## خامسا – مشروع مقرر

٧٣ – يوصى بأن يعتمد المجلس التنفيذي مشروع المقرر التالي:

**إن المجلس التنفيذي**

١ – **يرحب** بجهود اليونيسيف وتحليلها الشامل من أجل تنظيم مساهمتها في النهج القطاعية الشاملة لدعم الحد من الفقر والأطر الإنمائية الوطنية للوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ – **يوصي** بأن توفر اليونيسيف معلومات مستكملة بشكل منتظم عن هذه المسألة كجزء من أطر النتائج المدرجة في التقرير السنوي للمديرة التنفيذية.

## المرفق

# البلدان التي لديها نُـهُـج قطاعية شاملة ذات أهمية لليونيسيف في عام ٢٠٠٥

| التعليم | الصحة | المياه والبيئة والصرف الصحي | مجالات أخرى |
|---|---|---|---|
| إثيوبيا | إثيوبيا | إثيوبيا | أوغندا |
| إريتريا* | أوغندا | أوغندا | سورينام |
| إندونيسيا | بابوا غينيا الجديدة | رواندا | العراق* |
| أوغندا | بنغلاديش | العراق | كوسوفو (صربيا والجبل الأسود) |
| بنغلاديش | بوركينا فاسو | كينيا | |
| بنن | جمهورية تنزانيا المتحدة | ملاوي | كينيا |
| بوركينا فاسو | رواندا | موزامبيق | مالي |
| بوليفيا | زامبيا | نيكاراغوا | موزامبيق |
| تركيا | السنغال | | |
| جزر سليمان* | العراق* | | |
| جمهورية تنزانيا المتحدة | غانا | | |
| رواندا | قيرغيزستان | | |
| زامبيا | الكاميرون | | |
| سري لانكا | كينيا | | |
| السنغال | ليسوتو | | |
| طاجيكستان | مالي | | |
| العراق* | مدغشقر | | |
| غامبيا | ملاوي | | |
| غانا | منغوليا | | |
| الكاميرون | موريتانيا | | |
| كمبوديا | موزامبيق | | |
| كينيا | نيبال | | |
| ليسوتو | نيكاراغوا | | |
| مالي | | | |
| مدغشقر* | | | |
| ملاوي | | | |

| التعليم | الصحة | المياه والبيئة والصرف الصحي | مجالات أخرى |
|---|---|---|---|
| منغوليا | | | |
| موريتانيا | | | |
| موزامبيق | | | |
| ناميبيا | | | |
| نيبال | | | |
| نيكاراغوا | | | |
| هندوراس | | | |

المصدر: التقارير السنوية للمكاتب القطرية التابعة لليونيسيف.

البلدان المكتوبة بالحروف المائلة: النُّهُج القطاعية الشاملة معتزمة أو قيد الوضع.

* نُهُج غير رسمية أو دون وطنية.